مجتمع

تسرّب نفطي من ناقلة غرقت في خليج مانيلا

أعلن خفر السواحل الفيليبيني، أمس السبت، أن كمية من النفط بدأت بالتسرب من ناقلة محملة بـ1,4 مليون لتر من النفط الصناعي غرقت في خليج مانيلا. وغرقت الناقلة «إم تي تيرا نوفا» الخميس الماضي، وسط هطول أمطار غزيرة على العاصمة الفيليبينية مانيلا والمناطق المحيطة بها في الأيام الأخيرة، ما أدى إلى مقتل أحد أفراد الطاقم، وأثار مخاوف من احتمال حدوث تسرب نفطي. ورصد غواصون يتفقدون هيكل السفينة «تسرباً ضئيلاً» للنفط من الصمامات، وذلك بعد فترة من تحذير خفر السواحل من «كارثة بيئية» في حال تسرب كل حمولة الناقلة. (فرانس برس)

حريق غابات كبير يجتاح كاليفورنيا

يهدد أكبر حريق غابات نشط في كاليفورنيا، آلاف المنازل، بينما يسارع رجال الإطفاء لمواجهة الخطر. ودفعت شدة «حريق بارك» مسؤولي الإطفاء إلى إجراء مقارنات مع «حريق كامب» الذي خرج عن السيطرة في عام 2018، ما أسفر عن مقتل 85 شخصاً وإحراق 11 ألف منزل. وبلغت مساحة الحريق الجديد 967 كيلومتراً مربعاً ليل الجمعة الماضي، وكان يتحرك بسرعة شمالاً وشرقاً، ودمر أكثر من 130 مبنى، وصدرت أوامر إخلاء في أربع مقاطعات. وكانت مناطق أخرى في غرب الولايات المتحدة مهددة، الجمعة، بسبب حريق أشعلته صواعق. (أسوشييتد برس)

تهجير جديد من خانيونس

طالب جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس السبت، الفلسطينيين بإخلاء الأحياء الجنوبية في محافظة خانيونس مؤقتاً، والانتقال إلى «منطقة إنسانية» مزعومة في المواصي. وأكدت الأمم المتحدة، ليل الجمعة الماضي، نزوح أكثر من 180 ألف فلسطيني، خلال أربعة أيام من التصعيد الإسرائيلي على مدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة، في ظل عدوان متواصل منذ نحو عشرة أشهر. وذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في بيان، أن «الأعمال الإسرائيلية العدائية الكثيفة الأخيرة في خانيونس أدت إلى موجات جديدة من النزوح في أنحاء غزة». وأكد نزوح نحو 182 ألف شخص من وسط خانيونس وشرقها، بين الاثنين والخميس الماضيين، في حين لا يزال المئات عالقين في شرقي المدينة. ووفقاً لأرقام الأمم المتحدة، نزح معظم سكان غزة، البالغ عددهم 2,3 مليون نسمة، مرة واحدة على الأقل خلال العدوان الإسرائيلي. وأفادت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» بأنّ تسعة فلسطينيين من أصل عشرة نزحوا قسراً في قطاع غزة. مضيفة: «تتكرّر الصور ومقاطع الفيديو الواردة من مختلف مناطق غزة، والتي تُظهر عائلات بكاملها تحمل بعض المتاع في أكياس من النايلون أو حقائب مدرسية أو غيرها، وتفرّ من حيّ إلى آخر، أو من منطقة إلى أخرى»، وقد أجبرهم الاحتلال على ذلك من خلال أوامر عسكرية مباشرة، أو من خلال قصف جوي وبري، أو من خلال مطاردة رصاص القناصة، أو من خلال التجويع.

(رويترز، الأناضول)

تهجير بلا وجهة محددة في غزة (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

مقابر جماعية للمهاجرين في ليبيا

طرابلس ـ **أسامة علي**

تكافح السلطات في ليبيا لحل ملف الهجرة السرّية بعدما تحوّلت البلاد إلى وجهة رئيسية للمهاجرين الذين لم يتوقف تدفقهم منذ مطلع العقد الماضي. واعتبر العثور على مقبرة جماعية في منطقة الشويرف (غرب) في مارس/آذار الماضي، والتي ضمت رفات 65 مهاجراً سرّياً، من أكثر الحوادث التي أقلقت الأوساط المعنية بملف الهجرة. ورغم مرور أشهر على كشف الواقعة، لم تظهر نتائج التحقيق، لكنها عادت إلى الضوء أخيراً إثر إعلان مفوض حقوق الإنسان الأممي فولكر تورك، في 7 يوليو/تموز الجاري، أن مكتبه يتابع تقارير عن اكتشاف مقبرة جماعية في الصحراء على الحدود الليبية التونسية، ونددّ بالتطورات المتعاقبة والمثيرة للقلق. وقال فولكر أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف: «أطالب السلطات الليبية بالردّ سريعاً على استفساراتنا، والتحقيق في الجرائم بشكل كامل». ونددّ بـ«الانتهاكات الواسعة ضد المهاجرين واللاجئين»، مؤكداً أنه «يحق لذوي من قتلوا أن يعرفوا الحقيقة».

وتعد الشويرف التي تبعد نحو 400 كيلومتر جنوب غرب العاصمة الليبية طرابلس إحدى بؤر تجمّع المهاجرين القادمين من الصحراء الجنوبية باتجاه سواحل البحر، حيث تنتشر عشرات نقاط التهريب نحو أوروبا. وهذه ليست المرة الأولى التي تعلن فيها السلطات الليبية مقتل مهاجرين قرب الشويرف، ففي نهاية أغسطس/آب 2021، اعتقل جهاز البحث الجنائي خمسة أشخاص شكلوا شبكة تهريب تورطت بمقتل عدد من المهاجرين. وأوضحت السلطات أنه بعدما انقلبت سيارة المهربين التي كانت تقل 20 مهاجراً توفي بعضهم، ترك السائق الباقين يواجهون مصيرهم وسط الصحراء، قبل أن تعثر سلطات البحث على 12 منهم أحياء. وبعد شهر من اعتقال المهربين الخمسة، حررت فرق البحث الجنائي 37 مهاجراً من جنسيات أفريقية عدة كانوا محتجزين في الشويرف، وأوقفت مهربين. ويرى المهتم بقضايا الهجرة عبد الرزاق الطويل أن «اللافت في المقبرة التي اكتشفت في مارس الماضي، أنها ضمت رفات عدد من المهاجرين. حقيقة المقبرة مفتوحة على كل السيناريوهات، فقد تكون شهدت دفن مهاجرين دفعة واحدة، أو دفن مهاجرين قضوا في فترات متفاوتة كي يخفي المهربون جرائمهم. عموماً لن يتبين كل ذلك إلا من خلال نتائج التحقيقات». ويرى الطويل أن «تصريح تورك تضمن الإشارة إلى الحدود الليبية التونسية، علماً أن الشويرف ليست منطقة حدودية، لكن هذا التضمين يتعلق بالأحداث المؤسفة الخاصة بطرد المهاجرين من تونس إلى الحدود الليبية خلال العام الماضي. وقد يكون مجرد تخمين، فربْطُ مسؤول أممي بين مكان المقبرة والحدود ليس كلاماً جزافياً. نطالب السلطات الليبية بالبحث عن المتورطين بجريمة المقبرة لأن الجريمة حصلت في أراضي ليبيا، وفي وقت بدأت سلطاتها التنسيق على مستوى عال مع الدول المعنية بملف الهجرة».

وطالبت الأمم المتحدة تونس بوقف طرد المهاجرين باتجاه الحدود مع ليبيا، ونددت بتركهم في العراء، فيما أعلنت السلطات الليبية أنها سمحت بمرور المرضى والأطفال والعجزة فقط، ونقلتهم إلى مراكز إيواء، فيما بقي آخرون عالقون في المنطقة الحدودية.

وفي وثت سابق، أبلغ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا، أحمد عبد الحكيم حمزة، «العربي الجديد» بالعثور على 12 جثة لمهاجرين سرّيين في المنطقة الحدودية، بينهم أطفال. وتناقلت منصات التواصل الاجتماعي على نطاق واسع فيديوهات أظهرت مهاجرين وسط الصحراء بين ليبيا وتونس، وشهادات تؤكد أنهم أبعدوا قسراً، وهو ما نفته وزارة الخارجية التونسية، ووصفته بأنه «مسّ بصورة تونس لغايات مشبوهة». وفي وقت سابق من يوليو/تموز، احتضنت ليبيا «منتدى الهجرة عبر المتوسط» بمشاركة أوروبية وأفريقية واسعة، وطرحت حكومة الوحدة الوطنية خلاله مبادرة لنقل جهود مكافحة ظاهرة الهجرة إلى العمق الأفريقي من خلال إطلاق برامج تنموية في الدول التي يخرج منها المهاجرون من أجل رفع مستواهم المعيشي والخدماتي تمهيداً لمنع محاولتهم الوصول إلى أوروبا، ما يعرضهم إلى مصاعب كثيرة على طريق الهجرة، من بينها الموت في الصحراء أو في عرض البحر.

2,5 مليون مهاجر

يؤكد وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية عماد الطرابلسي أن أكثر من 2,5 مليون مهاجر موجودون في ليبيا، ويرجح أن يرتفع العدد إلى ثلاثة ملايين في ظل توافد نحو 120 ألف مهاجر سنوياً. مشدداً على أن بلاده أنفقت أكثر من 330 مليون دولار على رعاية المهاجرين في مراكز الإيواء خلال العام الماضي.

تحقيق

ينتظر العشرات من المرضى والجرحى يومياً أمام أبواب المستشفيات والمراكز الطبية في قطاع غزة من أجل الحصول على الخدمات العلاجية الاعتيادية، فالكثير من الأجهزة الطبية مدمرة أو معطلة

تزيف غزة الطبي

تدمير أجهزة المستشفيات يقتل الجرحى

غزة ـ **امجد ياغي**

تداولت حسابات صهيونية على مواقع التواصل الاجتماعي مقطعاً مصوراً لجندي إسرائيلي يقوم بتحطيم جهاز للموجات فوق الصوتية في مستشفى الصداقة التركي الفلسطيني، وهي الوحيدة المتخصصة في علاج مرضى السرطان في قطاع غزة، وذلك قبل أن يخرجه جيش الاحتلال عن الخدمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، ما أثار امتعاضاً واسعاً، واعتبر دليلاً إضافياً على تعمد الاحتلال تدمير القطاع الصحي. وعقب سيطرة قوات الاحتلال على مستشفى الصداقة التركي الفلسطيني تحول المستشفى إلى قاعدة عسكرية، علماً أنه كان يضم أجهزة طبية متطورة غير متوفرة في بقية مستشفيات القطاع، وجميعها وصلت من تركيا خلال السنوات الماضية، وأحدثها جهاز وصل قبل شهر من بدء العدوان. لم يكن جهاز الموجات الصوتية في مستشفى الصداقة هو الوحيد الذي يدمره جنوده الاحتلال الإسرائيلي، إذ دمروا خلال استهدافاتهم المتكررة العديد من الأجهزة الطبية، وأجهزة الأكسجين، وكذلك وحدات الطاقة الشمسية في المستشفيات التي اقتحموها، كما يمنع الاحتلال من خلال السيطرة على المعابر دخول الأجهزة الطبية التي تحتاج إليها المستشفيات والمراكز الطبية التي تتقاقم أزماتها مع استمرار خروج المزيد منها عن الخدمة.

وتواجه كثير من الأجهزة التي لم تتعرض للتدمير أعطالاً متكررة بسبب الاستخدام المفرط لتغطية حاجة الجرحى المتواصلة على مدار الساعة، ما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة للمرضى والجرحى في مختلف مناطق القطاع، ويضطرهم إلى الانتظار لوقت أطول للحصول على الخدمة الطبية، وذلك في ظل عدم توفر قطع الغيار، كما أنه لا يمكن إدخالها من الخارج، أو نقل الأجهزة لإصلاحها بسبب القيود المفروضة على التنقل بين مناطق القطاع، والحصار المفروض على منافذه.

ويؤكد الناطق باسم مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح، خليل الدقران، نقص الكثير من المعدات والأجهزة والمستلزمات الطبية التي يرفض جيش الاحتلال الإسرائيلي طلبات المنظمات الطبية الدولية لإدخالها لصالح مستشفيات وزارة الصحة ومراكزها في قطاع غزة، ما يفاقم الأزمة، ويزيد الضغط على الأجهزة الطبية التي تعمل أضعاف قدرتها التشغيلية مع دخول الشهر العاشر من العدوان الإسرائيلي. يضيف الدقران: «مشكلة الأجهزة الطبية في قطاع غزة قديمة ومتكررة، وهي تتناقص مع كل عدوان إسرائيلي، ومع طول فترات العدوان تحصل أعطال في عدد منها بسبب التشغيل الزائد، أو لأنها تتلقى طاقة كهربائية غير مستقرة عبر المولدات في ظل انقطاع الكهرباء، إضافة إلى الأعطال الاعتيادية التي تستلزم صيانة دائمة، وتوفر قطع غيار بديلة، لكنه في ظل توافد أعداد كبيرة من الجرحى، والكثير من حالات الطوارئ، لا يمكن العناية بالأجهزة في معظم الأوقات، خصوصاً أجهزة غرف العمليات». يدير الطبيب الدقران إلى جانب عمله ناطقاً باسم المستشفى قسم الاستقبال والطوارئ فيها، ويقول لـ«العربي الجديد»: «المنظومة الطبية في غزة على مشارف الانهيار، وننحدث بشكل أساسي عن غياب الوقود الذي يتم الاعتماد عليه بشكل مباشر في استمرار العمل، فالأجهزة والمعدات لا يمكن أن تعمل من دون كهرباء، كما أن الأدوات الطبية الشحيحة تضعف قوام العمل الطبي كله، ويومياً تحاول الطواقم الطبية إبقاء الأجهزة المحدودة المتوفرة صالحة للعمل. خسرت وزارة الصحة العديد من الأجهزة المهمة، وقد وصل الكثير منها عبر منح دولية، وكانت بمثابة إنقاذ للقطاع الطبي في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ سنوات. الآن، دمر الاحتلال جميع مقومات القطاع الطبي».

ورصدت طواقم وزارة الصحة في قطاع غزة منذ الشهر الأول من العدوان تعمد تدمير الأجهزة الطبية، خصوصاً في المنطقة الشمالية ومدينة غزة، وكان أولها أجهزة مستشفى بيت حانون في أقصى شمالي القطاع، ثم أجهزة مستشفى العودة في منطقة تل الزعتر شمال مخيم جباليا، وأجهزة المستشفى الإندونيسي في شمال القطاع، وتواصل التدمير الممنهج مع استهداف المستشفيات والعيادات في مختلف مناطق القطاع، لكن كانت الخسارة الأكبر وقعت عند اجتياح مجمع الشفاء الطبي، وهو أكبر مستشفيات القطاع، ودمر فيه ما لا يقل عن 100 جهاز طبي، كما جرى إحراق الأقسام الطبية، ومن بينها أكبر قسم لغسيل الكلى في قطاع غزة، والذي تم تدمير كل أجهزته. ومن بين أبرز الأجهزة المعطلة في غزة، أجهزة الرنين المغناطيسي، وأجهزة الأشعة، وأجهزة السونار، وأجهزة التحليل المخبرية، وهي من بين الأولويات الطبية، وكانت توجد بعدد محدود. ويشير طبيب العظام عبد السلام الأغا إلى أن تصوير الأشعة والتحليل المخبري أصبحا يستغرقان وقتاً طويلاً، ما يطيل من فترة العلاج، ويعطل الكشف الطبي السليم، إذ يضطر الجرحى إلى الانتظار لساعات يتحملون فيها آلام الإصابات قبل أن يحصلوا على تصوير أشعة. ويوضح الأغا لـ«العربي الجديد»: «هناك مشكلات مركبة، فعندما ينجز الجريح أو المريض التصوير، يمكن عندها بدء مرحلة التشخيص الطبي، ثم ينتقل بعدها إلى أزمة عدم وجود العلاج الملائم، ويعيش المريض في بيئة غير مناسبة للاستشفاء في ظل عدم توفر أسرة المبيت داخل المستشفيات، ومن ثم تستغرق الدورة العلاجية وقتاً أطول من اللازم، وقد يؤدي هذا إلى مضاعفات، ويجعل بعضهم عرضة لخطر الموت، أو لإعاقة الدائمة».

يضيف: «في أوقات المجازر، ينتظر المرضى والجرحى لمدة تصل إلى يومين حتى يحين دورهم في الوصول إلى الأجهزة الطبية، مثل التصوير المغناطيسي، والأشعة، وتخطيط القلب، فحالة الطوارئ تتطلب التفرغ للإنقاذ وحالات الإنعاش ورعاية الجرحى في العناية المركزة، ومع قلة الأجهزة الطبية، لا بديل أمام المصاب أو المريض سوى الانتظار وتحمل الآلام». وتشير أرقام وزارة الصحة إلى أن نحو 1600 مريض بالفشل الكلوي تفاقمت حالاتهم الصحية بحدّة بفعل نقص الخدمات الطبية والأدوية في أنحاء قطاع غزة، والضغط الهائل على المستشفيات التي تعطل غالبيتها، بينما تعمل البقية بأجهزة محدودة، من بينها مستشفى شهداء الأقصى ومجمع ناصر الطبي. كان على الجريح محمد العجرمي (28 سنة) أن ينتظر قرابة 4 ساعات من أجل العرض على جهاز الأشعة داخل مستشفى شهداء الأقصى، وهو الجهاز الذي يتولى تصوير عشرات الحالات يومياً، وفي بعض الأيام يصل العدد إلى المئات. غادر العجرمي مخيم النصيرات إلى مدينة دير البلح للحصول على فحص طبي في ظل الإمكانيات الطبية الضعيفة المتوفرة لتصوير الأشعة للكشف عن التحام الكسور، وهو مصاب في يده وكتفه منذ مجزرة مخيم النصيرات في الثامن من يونيو/حزيران الماضي، ويحضر مع كثيرين في الصباح الباكر عبر عربة يجرها حمار حتى يتلقى العلاج في المستشفى. يقول العجرمي لـ«العربي الجديد»: «تزيد الامي مع طول الفترة التي أقف فيها بالطابور بين العشرات، وأفرح حين أجد أمامي 10 أفراد فقط، فهذا يعني اقترب موعد التصوير. مشكلتي مرتبطة بالتصوير الدوري، ولا يمكن أن أدخل مرحلة العلاج الثانية إلا بعد التأكد من التحام العظام الداخلية، وهناك كثيرون مثلي، والطابور يطول بمرور الأيام، وفكرت في النزوح إلى مدينة دير البلح، كي أكون قريباً من المستشفى، لكني لم أجد مكاناً». بدوره، يحتاج الجريح أحمد الديري (36 سنة) إلى الفحص الطبي والتحاليل المخبرية وكذلك صورة أشعة على العمود الفقري منذ أصيب في مارس/ آذار الماضي، وهو يضع دعامات حديدية على مفاصل الظهر، وقرر أن يكون بالقرب من خيام العلاج في منطقة غرب مدينة دير البلح. يقول الديري لـ«العربي الجديد»: «أنا من ضمن المصابين الذين يفترض مبيتهم في المستشفى لتلقي العلاج، لكن بسبب اكتظاظ الجرحى لا يوجد مكان لي، وهناك كثيرون مثلي. أنتظر ساعات طويلة لتصوير العمود الفقري، ولا تزال آثار الرضوض تؤلمني. لا أتناول الغذاء المناسب، والتحاليل الطبية تمت إعادتها لوجود عطل في الجهاز، وهي تبين تناقص كرات الدم، ونقص الكالسيوم، لكن معظم الأدوية والفيتامينات غير متوفرة».

محاولات لإنقاذ جرحى داخل مجمع ناصر الطبي (بشار طالب/ فرانس برس)

1600

عدد مرضى الفشل الكلوي الذين تفاقمت حالاتهم الصحية بحدّة بفعل عدم توفر الأجهزة الطبية.

وثقت وزارة الصحة في غزة تعمد الاحتلال تدمير الأجهزة الطبية

الكثير من أجهزة الرنين المغناطيسي وأجهزة الأشعة والسونار معطلة

الأردن... صيف حار يفاقم أزمة نقص المياه

يتوقع خبراء ان يكون استهلاك المياه في الاردن اكبر من المعتاد سنوياً بسبب ارتفاع درجات الحرارة، ما يعني تكلفة مالية اكبر

عمّان ـ **انور الزيادات**

رافقت موجة الحرّ التي ضربت الأردن في يونيو/ حزيران الماضي شكاوى من انقطاع المياه، وأيضاً من نقص الكميات التي تصل إلى المواطنين في ظل ارتفاع مستوى الاستهلاك في الأجواء الحارّة، واتساع الفجوة ما بين الكميات المتوفّرة وتلك المطلوبة لجهة المصادر المائية، فيما فشلت الحكومات المتعاقبة في مواجهة الواقع المائي الضاغط.

ويواجه الأردن الذي يصنّف من أفقر دول العالم مائياً، عجزاً يبلغ نحو 500 مليون متر مكعب سنوياً، بينما تقدّر حاجته بـ1,6 مليار متر مكعب سنوياً، في حين أن الكميات المتاحة هي 1,1 مليار مليون، وحصة الفرد لا تتجاوز 61 متراً مكعباً، مقارنة بنحو 500 متر مكعب على مستوى العالم. يقول رئيس الجمعية الأردنية للحفاظ على المياه، أحمد الروسان، لـ«العربي الجديد»، إن «الأردن يتعرض لصيف ساخن وجاف بحسب دائرة الأرصاد، ودرجات الحرارة أعلى من معدلاتها، وسينعكس ذلك على الواقع المائي، وكميات حاجة المواطنين إلى المياه. كان موسم الشتاء جيداً، خاصة في الشمال والوسط، وكانت كميات الأمطار أفضل من العام الماضي، لكن الصيف الحالي سيكون حاراً جداً، ما يؤثر على الغطاء النباتي والمسطحات المائية، خاصة السدود والبرك الزراعية، وأيضاً السدود الترابية في المناطق الصحراوية التي يتجاوز عددها 32، وكلها مهددة بالجفاف سريعاً». ويوضح أنه «عندما تتبخر مياه السدود يلجأ المزارعون إلى مصادر بديلة تؤثر في الكميات التي يحصل عليها المواطنون، فتروى المزروعات في مناطق الأغوار من السدود وقناة الملك عبد الله التي تأتي من نهر اليرموك، وكلما ارتفعت درجات الحرارة زاد الاستهلاك. يجري تخزين المياه القادمة من فلسطين المحتلة في سد العرب، وستتعرض بدورها لتبخر شديد يقلص الكميات. بموجب اتفاق السلام، تزوّد السلطات الإسرائيلية الأردن بكميات تصل إلى نحو 50 مليون متر مكعب سنوياً من مياه بحيرة طبريا، ويجري شراء 50 مليون متر مكعب إضافية من منطقة وادي عربة، علماً أن الأردن يحصل على حصة من نهر اليرموك بسورية، حيث يوجد أكثر من 32 سداً. حل هذه القضية سياسي، فكميات المياه في سد الوحدة الذي بناه الأردن على نهر اليرموك لا تزيد عن 15 مليون متر مكعب حالياً، في حين كانت تصل إلى نحو 50 مليون متر مكعب سابقاً». ويشير الروسان إلى أن «حوض الديسي مهدد بالاستنزاف لأن مياهه غير متجددة، ونسبتها 30% للأردن و70% للسعودية التي تستخرج كميات كبيرة من الحوض الذي سينضب مهما كان حجمه. ومعلوم أن السعودية تملك الإمكانيات المالية لتحلية مياه البحر، في حين أن الأوضاع المالية للأردن صعبة، وهو بلد يعتمد اعتماداً كبيراً على المياه الجوفية غير الكافية، فالحجز يصل إلى نحو 500 مليون متر مكعب ولا يمكن تغطيته، ما يعني أن معالجة مشكلات النقص في الكميات تعتمد على الإدارة المائية التي تجهد وزارة المياه في تنفيذها ضمن المتوفر. وفي بعض المناطق والقرى التي تقع على جبال مرتفعة تصل المياه مرة واحدة كل أسبوعين، ما يضطر السكان إلى شراء صهاريج مياه». يتابع: «يواجه الأردن تحديات كبيرة لا يمكن حلّها إلا عبر اتخاذ خطوات أبرزها تنفيذ مشروع نقل المياه من العقبة الذي يوفّر 300 مليون متر مكعب لسدّ جزء كبير من العجز المائي. وتصل تكلفة المشروع إلى أكثر من 3 مليارات دولار. هناك ضعف في إدارة السياسة المائية في البلاد، وينبغي ضرورة وضع خطط لمدة 50 عاماً، وليس لعام أو عامين. إضافة إلى أهمية توعية المواطن بترشيد استهلاك المياه في كل الاستخدامات». بدوره، يقول الناطق باسم وزارة المياه والري عمر سلامة لـ«العربي الجديد»: «يواجه الواقع المائي في الأردن تحديات كبيرة، علماً أن الأردن مصنّف من بين أكثر دول العالم فقراً بالمياه، وحصة الفرد فيه هي الأقل على مستوى العالم. موسم الأمطار كان جيداً هذا العام في مناطق الوسط والشمال، لكن في المناطق الجنوبية التي تضم غالبية السدود الرئيسية كان تخزين المياه ضعيفاً، وبلغ حجمه نحو 140 مليون متر مكعب في نهاية الموسم، ما شكل نحو 50% من حجم التخزين، وقد تراجع اليوم إلى نحو 113 مليون متر مكعب، أي 40% من التخزين الكلي».

ويستدرك: «الوضع العام جيد رغم ارتفاع درجات الحرارة الذي يزيد من استهلاك المواطنين للمياه، ولا نستبعد أن تحدث بعض المشكلات في التزويد، لكننا نتعامل معها بحسب ما تفرضه الاحتياجات، وجرى توفير مصادر مائية جديدة عبر حفر العديد من الآبار الجوفية، وزيادة قدرة بعض المصادر، كما نقلت كميات من المياه من مصادر مختلفة إلى أماكن أخرى لمعالجة النقص فيها. نحاول باستمرار تأمين مصادر مائية جديدة من خلال حفر الآبار، والاستفادة من مياه السدود للري والشرب». يتابع سلامة: «في شأن مشروع الناقل الوطني للمياه من العقبة، والذي يبني الأردنيون آمالهم عليه لتجاوز أزمة المياه، قدم مقاول عرضاً لتنفيذ المشروع، وتجري لجان فنية مختصة مفاوضات للوصول إلى نتائج في أقرب وقت، وتبذل جهود كبيرة لخفض الفاقد، وجرى وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية للمياه بهدف خفض هذا الفاقد بنسبة 2% سنوياً، مع تحديث الشبكات، والتوعية القائمة للحدّ من هدر المياه، ووقف الاعتداءات على الشبكة، وردم الآبار المخالفة».

ومددت إسرائيل في مايو/ أيار الماضي اتفاق مضاعفة إمدادات المياه للأردن الذي وُقع في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، والذي ينص على أن يبيع 50 مليون متر مكعب من المياه سنوياً بسعر مخفض للأردن، والذي يحصل أيضاً بموجب على 55 مليون متر مكعب مجاناً بموجب اتفاق وادي عربة. وطالب الأردن بتمديد الاتفاق لخمس سنوات، لكن حصل ذلك لنصف سنة فقط.

تزداد احتياجات الأردنيين إلى المياه خلال الصيف (هاركوس بام/ Getty)

أطفال حول صنبور مياه في المفرق (جيف ميتشيل/ Getty)

ملابس البحر المستعملة في مصر... توفير ومخاطر صحية

تحظى تجارة الملابس المستعملة بنصيب جيد في سوق البيع بمصر، وأصبحت محلاً تهامن وجهة للمواطنين من أصحاب الدخل المحدود والطبقة المتوسطة، خصوصاً بعد تكرار ارتفاع الأسعار مع تدني قيمة الجنيه المصري

قد تحمل ملابس البحر المستعملة مخاطر صحية (فريد فخري/ الأناضول)

الإسكندرية ـ **احمد عبده**

على ناصية شارع خالد بن الوليد، أحد أشهر الشوارع التجارية في مدينة الإسكندرية شمالي مصر، يقف أيمن سعيد، وهو عامل بسيط في مصنع حلويات، أمام أكوام عالية كالتلال من ملابس البحر المستعملة المعروضة للبيع، يحاول العثور على ملابس بمقاسات ملائمة لأبنائه من أجل قضاء يوم مميز على الشاطئ. تبدأ زوجة سعيد مساعدته في الاختيار تمهيداً لرسم السعادة على وجوه أولادهما، واستبدال شعورهم بالضيق ورفضهم أحوالهم بسبب عجز والديهما عن شراء ملابس جديدة لهم ذات أسعار مرتفعة. ويمر الوقت من دون أن يجد الوالدان ما يناسب الأبناء فيبحثان في محلات مجاورة. ويشهد شارع خالد بن الوليد ازدحاماً كبيراً بعدما أصبح أكبر أسواق المدينة الساحلية، وهو يضم أصنافاً من المقتنيات، وأكواماً من الملابس المستعملة الملقاة هنا وهناك بأرخص الأسعار. تعلو أصوات المتنازعين على الأسعار تحت أشعة الشمس الحارقة، ويتسلق البعض الأكوام للبحث، ويتسابق آخرون للاختيار من بين الملابس مجهولة المصدر. وتزدهر الإسكندرية بعدما دفع ارتفاع الأسعار ودمور القوة الشرائية شريحة كبيرة من المواطنين إلى البحث عن بدائل تضمن شراء مستلزماتهم واحتياجاتهم حتى لو كانت مستعملة. وبعينين تشقان بصعوبة وجهاً مليئاً بتجاعيد ترتسم عليها معالم مرور الزمن، تنظر أم علي (63 سنة) بين أكوام الملابس المستعملة بحثاً عن قطع لحفيديها بأسعار منخفضة، فتجد ضالتها بعد طول عناء، ما ينعكس سعادة عارمة على وجه الطفلين. وما إن تقترب الجدة من أعتاب المحل لتدقيق النظر في القطع المستعملة في ضوء الشمس قبل بدء عملية التفاوض على الأسعار حتى تسمع تحذيرات من المارة من جهته، يقول أحمد الزغبي (30 سنة)، وهو من زبائن شارع خالد بن الوليد لـ«العربي الجديد»: «اشتريت ملابس بحر مستعملة لأنها أرخص بكثير من الجديدة. ومع غسلها جيداً وتهويتها لا أخشى الإصابة بأي أمراض، بالنسبة لي التوفير أهم من الخوف من أمراض قد تكون فقط وساوس في العقول». يضيف: «أفعل ذلك منذ زمن بعيد للتحايل على ارتفاع الأسعار في ظل حصولي على دخل محدود، ولم أواجه أي مشكلة صحية مع غسل الملابس جيداً، وأرى أن الخوف مبالغ فيه بحال التعامل مع الملابس على نحو صحيح».

استخدام ملابس مستعملة يزيد احتمال الإصابة بالأمراض الجلدية

يقبل كثيرون على أكوام الملابس المستعملة كون أسعارها أرخص

في المقابل، تقول سارة علاء التي ترتاد شارع خالد بن الوليد، لكنها تقصد محلات الملابس الجديدة تحديداً، لـ«العربي الجديد»: «لا أدري كيف يتجاهل البعض المخاطر الصحية المحتملة لشراء ملابس بحر مستعملة، فالعقل يقول إنه من الأفضل دفع سعر أعلى للحصول على ملابس بحر جديدة ونظيفة للحفاظ على الصحة والسلامة». تضيف: «أفهم أن كثيرين يبحثون عن أسعار منخفضة، ويشترون ملابس بحر مستعملة، لكن يجب الحذر من المخاطر الصحية المحتملة فهذه الملابس قد تحتوي على بكتيريا أو طفيليات تتسبب بمشكلات صحية. لا أرغب أن أقامر بصحتي من أجل أسعار منخفضة».

ويقول محمد صالح، أحد بائعي ملابس البحر المستعملة ويقف أمام أكوام من البضائع، يدخن بشراهة وهو ينظر إلى المارة الذين يدعوهم إلى معاينة بضائعه التي يجددها كل صيف، لـ«العربي الجديد»: «نتخذ العديد من الإجراءات الوقائية للتأكد من سلامة الملابس قبل عرضها للبيع. وبعد الحصول عليها من زبائن أو من تجار الملابس المستعملة المستوردة من الخارج (بالة) نغسلها ونعقمها جيداً بعد فحصها وفرزها للتخلص من أي قطعة ملوّثة أو متهالكة. كما نجفف كل الملابس جيداً تحت أشعة الشمس قبل عرضها، وننصح العملاء دائماً بغسل الملابس قبل الاستخدام وتهويتها جيداً، ولا نتردد في سحب واسترجاع أي قطعة يشتكي منها أحد العملاء، فسلامة زبائننا أولويتنا القصوى». من جهته، يُوضح طبيب الأمراض الجلدية في الإسكندرية، إبراهيم عبد اللطيف، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «استخدام الملابس المستعملة قد يزيد احتمال الإصابة بأمراض جلدية معدية، والأطفال وكبار السن هم الأكثر عرضة للإصابة بسبب ضعف مناعتهم، خاصة في ما يتعلق بالإصابة بالبثور». ويشير إلى أن «الملابس الجديدة أفضل للصحة العامة، لكن إذا أصرّ البعض على المستعملة فلا بدّ من التوعية بأهمية الغلي والتعقيم جيداً قبل الاستخدام والتأكد من خلوها من بقع وغيرها من الأشكال الغريبة، فهناك احتمال لانتقال عدوى التهاب الكبد أو الإيدز، والتوعية بالمخاطر ضرورية لاتخاذ الاحتياطات».

يفترشان الارض في ولاية الجزيرة (فرانس برس)

نصب خيام في سنار (فرانس برس)

طهي قليل من الطعام داخل خيمة بالقضارف (فرانس برس)

جريح حرب نازح (فرانس برس)

خيام السودان

كل أنواع مآسي الحرب أمام العيون

تختصر كل مآسي الحرب المستمرة منذ منتصف إبريل/ نيسان 2023 في السودان بالخيام المنتشرة في معظم ولايات البلاد، وعدد كبير منها منصوب على أراضٍ زراعية في مناطق ريفية. المأساة الماثلة أمام عيون العالم هي النزوح القسري القياسي الذي تقدّره الأمم المتحدة بأكثر من 9 ملايين شخص، و«هو أكبر عدد سكان نزحوا داخلياً جرى الإبلاغ عنه على الإطلاق». وقال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي إنّ الحرب «لا تزال محرّكاً كبيراً جداً للنزوح الجماعي». وأوضح أنّه كان صُدم بالعدد الكبير للاجئين والنازحين عندما تولّى منصبه قبل ثماني سنوات، وقد تضاعف هذا العدد منذ ذلك الحين، ما يشكل إدانة فظيعة لأوضاع العالم». وبين جوانب الخيام الكثيرة تتعدد مظاهر مآسي السودانيين، فيُظهر افتراش الأرض مثلاً الحالة السيئة للأشخاص الذين تركوا خلفهم كل ما يملكون، أو ربما خسروه بالكامل، وانحدارهم بالتالي في درجات البؤس والفقر، ما ينذر بحصول مآس أخرى. ويمتزج العوز المادي بفقدان أمل العودة إلى أوضاع ما قبل الحرب، والتي لم تكن جيدة أصلاً، وعدم القدرة على التكهن بالمستقبل، خصوصاً بالنسبة إلى الأطفال. ومن مشاهد الأواني الفارغة الموضوعة خارج الخيام، يمكن تلمّس زحف الجوع إلى الناس، والذي تحذر تقارير من انتشاره على نطاق واسع، وصولاً إلى مواجهة 20 مليون شخص (42% من مجموع السكان) مخاطر انعدام الأمن الغذائي.

(العربي الجديد)

خيمة في قرية ام راكوبا (عبد المنعم عيسى/ Getty)

البحث عن الضوء (فرانس برس)

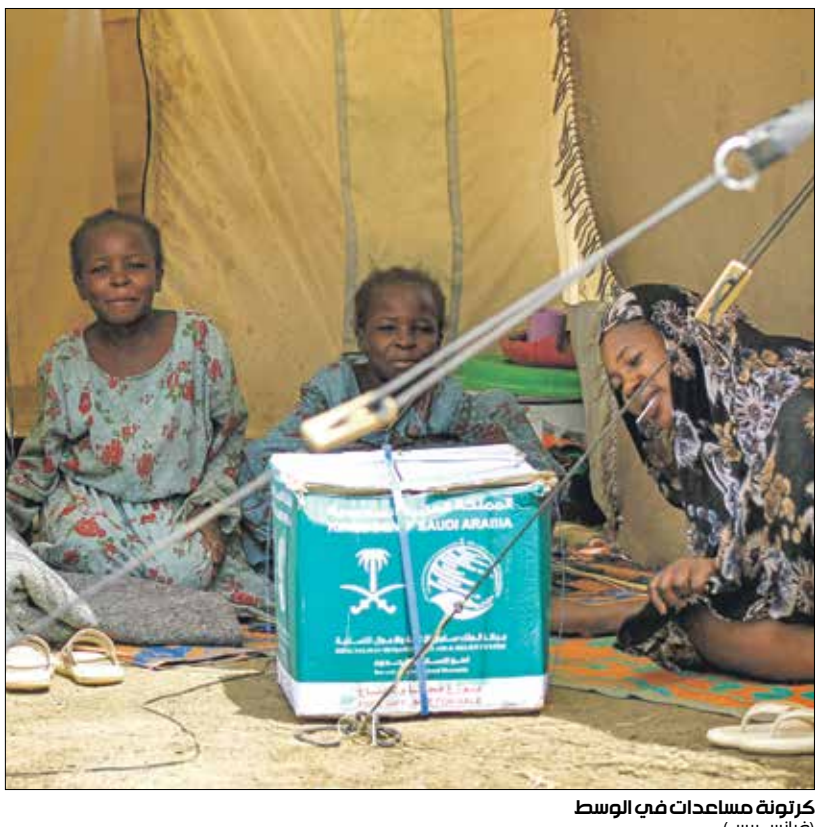

كرتونة مساعدات في الوسط (فرانس برس)